الضمانات التشريعية والقضائية
في الوظيفة العمومية المغربية

بـــدر الـخلـــدي

أستاذ القانون العام والعلوم السياسية

جامعة سيدي محمد بن عبد الله - فاس

منشورات:

مختبر الدراسات القانونية والسياسية

Laboratoire des Études Juridiques et Politiques

الفهرس

مقدمة 5

القسم الأول: النظام القانوني للموظف المغربي 17

الفصل الأول: تعدد المرجعيات المؤطرة للم ظف المغربي 21

المبحث الأول: قواعد التشريع والفقه والاجتهاد القضائي 22

المطلب الأول: الإطار التشريعي 23

الفرع الأول: خصائص الموظف في التشريع الوطني والدولي 23

الفقرة الأولى: مواصفات الموظف في التشريع المغربي 24

الفقرة الثانية: أوضاع الموظف في التشريع الدولي 41

الفرع الثاني: المركز القانوني للموظف 44

الفقرة الأولى: الحالة التعاقدية 45

الفقرة الثانية: الحالة القانونية والنظامية 46

المطلب الثاني: الإطار الفقهي والقضائي 50

الفرع الأول: سمات الموظف في الفقه الإداري 50

الفرع الثاني: سمات الموظف في الاجتهاد القضائي 55

المبحث الثاني: توصيف حقوق والتزامات الموظف المغربي 60

المطلب الأول: بنية الحق والالتزام في المواثيق الدولية والدساتير المغربية 61

الفرع الأول: على مستوى المواثيق الدولية 61

الفرع الثاني: على مستوى الدساتير المغربية 64

الفقرة الأولى: دساتير ما قبل 2011 65

الفقرة الثانية: دستور 2011 66

المطلب الثاني: تركيبة الحق والالتزام في النصوص القانونية والتنظيمية 69

الفرع الأول: تقاطع أحكام قانون الوظيفة العمومية وقانون التقاعد 69

الفقرة الأولى: قواعد النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية 70

الفقرة الثانية: قواعد قانون التقاعد 78
الفرع الثاني: تفسيرات النصوص التنظيمية 84
الفقرة الأولى: أحكام المراسيم التطبيقية 85
الفقرة الثانية: أحكام مراسيم الأنظمة الأساسية 86
الفصل الثاني: الاعتبارات الواقعية في ممارسة الموظف لحقوقه والتزاماته 92
المبحث الأول: واقع ممارسة الموظف لحقوقه 93
المطلب الأول: مظاهر الاختلالات 93
الفرع الأول: اختلالات في تسلسل العمل الإداري 94
الفقرة الأولى: نطاق تصرفات السلطة الرئاسية 94
الفقرة الثانية: انحصار طبيعة العلاقات الرئاسية 97
الفرع الثاني: اختلالات في هيكلة الحقوق 101
الفقرة الأولى: اختلالات على صعيد الحقوق الإدارية والمالية 101
الفقرة الثانية: اختلالات على صعيد الحقوق الاجتماعية 107
المطلب الثاني: دراسة حالتي الترقية والتأديب 111
الفرع الأول: حالة الحق في الترقي 112
الفقرة الأولى: تأطير حق الترقي 113
الفقرة الثانية: تدبير مسطرة الترقي 118
الفرع الثاني: حالة حق الدفاع 126
الفقرة الأولى: تأطير حق الدفاع 127
الفقرة الثانية: تدبير مسطرة الدفاع 132
المبحث الثاني: واقع ممارسة الموظف لالتزاماته 138
المطلب الأول: مظاهر القصور في ممارسة الموظف لالتزاماته 139
الفرع الأول: حدود الالتزامات المهنية 139
الفرع الثاني: حدود الالتزامات الشخصية 143
المطلب الثاني: دراسة حالتي القيام بالوظيفة وطاعة الرؤساء 146
الفرع الأول: حالة القيام بالوظيفة 147
الفرع الثاني: حالة طاعة الرؤساء 152

القسم الثاني: أشكال حماية الموظف في منازعات الوظيفة العمومية .. 157
الفصل الأول: أنواع الضمانات المخولة للموظف 162
المبحث الأول: الحماية التشريعية 162
المطلب الأول: ضمانة الطعون الإدارية 163
الفرع الأول: تعريفها 163
الفرع الثاني: أوجه استعمالها 168
الفقرة الأولى: حالة الطعن في تجاوز استعمال السلطة 169
الفقرة الثانية: حالة الطعن في الأخطاء المادية 178
المطلب الثاني: ضمانة اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء 182
الفرع الأول: تعريفها 182
الفرع الثاني: تدخلاتها 185
الفقرة الأولى: أدوار حمائية 185
الفقرة الثانية: طبيعة قراراتها 193
المبحث الثاني: الحماية القضائية 196
المطلب الأول: ضمانة القضاء الإداري 198
الفرع الأول: دعوى الإلغاء 199
الفقرة الأولى: رقابة المشروعية 199
الفقرة الثانية: رقابة الملاءمة 210
الفرع الثاني: دعوى التعويض 213
المطلب الثاني: حالات الحماية القضائية 220
الفرع الأول: حالات التجاوز في استعمال السلطة 221
الفقرة الأولى: تطبيقاتها 222
الفقرة الثانية: آثارها 233
الفرع الثاني: حالات المسؤولية الإدارية ونزاعات الوضعية الفردية 236
الفقرة الأولى: حالة المسؤولية الإدارية 236
الفقرة الثانية: حالة نزاعات الوضعية الفردية 238

الفصل الثاني: واقع إستعمال الضمانات التشريعية والقضائية وآفاق تطويرها 246
المبحث الأول: تطبيقات الضمانات التشريعية والقضائية في المنازعات الإدارية 247
المطلب الأول: مستويات الحماية المخولة للموظف في منازعاته الإدارية 247
الفرع الأول: الحماية على المستوى القطاعي والمجالي 248
الفرع الثاني: الحماية على المستوى النوعي 254
المطلب الثاني: تقييم استعمالات الضمانات التشريعية والقضائية 261
الفرع الأول: تقييم استعمالات الطعون الإدارية 261
الفرع الثاني: تقييم استعمالات ضمانة الطعن القضائي 265
المبحث الثاني: آفاق تطوير آليات حماية الموظف في المنازعات الإدارية 271
المطلب الأول: الحماية الميدانية للموظف في منازعاته مع إدارته 272
الفرع الأول: تأمين المركز القانوني للموظف أثناء النزاع الإداري 273
الفرع الثاني: إلزام السلطة الإدارية بالحل القضائي للنزاع الإداري 276
المطلب الثاني: انفتاح السلطة الإدارية على آليات حماية مستحدثة 292
الفرع الأول: مساهمة التشاور والحكامة في تحصين المشروعية الإدارية 293
الفقرة الأولى: نهج التشاور 295
الفقرة الثانية: نهج الحكامة 301
الفرع الثاني: اعتماد التحكيم والوساطة في تدبير المنازعات الإدارية 305
الفقرة الأولى: التحكيم الإداري 305
الفقرة الثانية: الوساطة الإدارية 307
خاتمة: 311
ملحق: 321
لائحة المراجع 324
الفهرس 343

بـــدر الـخـلـــدي

يسلط هذا الكتاب الضوء على أوضاع العاملين بالوظيفة العمومية المغربية باعتبارهم المحرك الأساس لمنظومة التصرفات القانونية والإدارية الصادرة عن السلطة الإدارية. كما تعالج أفكاره ما تشهده إدارات الوظيفة العمومية من دينامية تشريعية وتدبيرية تأرجحت فيها سياسات الحكومات المتعاقبة بين الابقاء على هيكل النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية مع تحديث مقتضياته جزئيا، وبين التغيير الجذري لبنية الوظيفة العمومية وإصلاحها الشمولي. وبالرغم من أن الإصلاحات التي رافقت تنزيل مقتضيات دستور 2011 وعلى رأسها أحكام القانون رقم 50.05 كانت مفتوحة ومنفتحة، إلا أنها جاءت مبتورة نسبيا مما كرس التردد وعطل إرادة التغيير الكلي فكانت النتيجة إقرار وظيفة عمومية هجينة.

في ظل هذه الدينامية التشريعية، أصبح النظام القانوني للموظفين مطالبا بمواكبة التغيير في مجالات إدارية متعددة من توظيف وتعيين وحركية وإعادة انتشار وتقييم وترقية وتأديب من أجل تنظيم محكم للحياة الإدارية. وهي مجالات تدخل بدأت الإدارة تنتبه إلى حجم الخروقات التي تشوبها بسبب تكرار التجاوزات في استعمال السلطة في القرارات الإدارية التي تمس بالمركز القانوني لموظفيها.

ومن المؤكد أن الحكومات المتعاقبة على وعي تام بأثر التحولات الدولية والإقليمية على الوظيفة العمومية وتداعيات سياساتها التقشفية وما رافقها من تصرفات قانونية وإدارية مؤثرة على أوضاع الموظفين المادية والاعتبارية. ومن شأن تلك التصرفات أن تتخللها أشكال من التجاوز والخطأ والإهمال التي قد تتعرض إليها المراكز القانونية للموظفين مما يساهم في تزايد حدة المنازعات الإدارية ويدفع المتضررين من الموظفين إلى إعمال ضماناتهم التشريعية والقضائية، بل والمطالبة بتوسيع دائرتها حماية لأوضاعهم المستقبلية المتسمة بعدم اليقين في مجتمع إداري متقلب وسريع التحول.

إن تمتع الموظفين إذن بضمانات تشريعية وقضائية ليس ترفا قانونيا وإداريا وإنما هدفا ووسيلة متجددين ببعد وقائي وآخر تدخلي لعلاج اختلالات الإدارة في عدم احترامها للمشروعية والملاءمة. خاصة وأن هذه الضمانات تبسط أمام الموظفين أشكالا متعددة من الحماية الجنائية والمدنية والمهنية حسب التجاوزات والمخاطر والأضرار التي قد تلحق بهم، مادية كانت كالإهانة والاعتداء أو واقعية كارتكاب الأخطاء الشخصية والمرفقية المثيرة للمسؤولية الإدارية أو إدارية ومالية كالتأثيرات السلبية للقرارات الإدارية غير المشروعة على مراكزهم وأوضاعهم القانونية.

9 789920 249959

ROA PRINT
NOUVELLE FACON DE VOUS EXPRIMER

ثمن البيع: 110 درهما